الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/3
2 March 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الأولى
جنيف، ١١-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

تنص الفقرة ٢٠١ من اتفاق أكرا على أن دور اللجان هو العمل، في جملة أمور، على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة – وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني. ولمساعدة لجنة التجارة والتنمية في هذا الصدد، أعدت أمانة الأونكتاد هذا التقرير المرحلي عن مدى تنفيذها في عام ٢٠٠٨ (ما لم يرد خلاف ذلك) أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية، أي (أ) الفقرات ٨٩ و٩٠ ومن ٩٤ إلى ١٠٧ ضمن الفصل جيم للموضوع الفرعي ٢ بشأن القضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافيا الاقتصاد العالمي؛ (ب) الفقرة ١٧٠ من الموضوع الفرعي ٣ بشأن تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية. ويتناول التقرير أيضاً الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص. وقد ساهم الأونكتاد في وضع تحليلات مسندة بالأدلة، وفي التشجيع على إجراء مداولات حكومية دولية بناءة، وسد الفجوات التي تعاني منها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من حيث القدرات، وذلك لمساعدتها على الاندماج في النظام التجاري الدولي اندماجاً يعود عليها بالنفع. ويُشجَّع على إحداث تآزر وثيق بين هذه الأركان الثلاثة في معظم مجالات العمل، مع التشديد على ركن أو ركنين منها في بعض المجالات بحسب طبيعة الأنشطة.

١- تنص الفقرة ٨٩ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي للأونكتاد أن يُعزز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي له أن يواصل التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية".

٢- وتنص الفقرة ٩٦(د) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد أيضاً "تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين".

٣- والأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التجارة الدولية موجّه لتعزيز مساهمة التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد برزت، في هذا الصدد، عدة تحديات إنمائية في عام ٢٠٠٨، وعمل الأونكتاد، عن طريق التعاون بين الشُعب، على الاستجابة لها بغية مساعدة البلدان النامية والمجتمع الدولي على التصدي لهذه التحديات عن طريق اتخاذ تدابير متصلة بالتجارة. ومن هذه التحديات الأزمة الغذائية العالمية، واقتصاد الطاقة المتغير، وتغير المناخ. وقد تولت فرقة العمل المخصصة المعنية بأزمة الغذاء العالمية، التي أنشأها الأمين العام للأونكتاد في أيار/مايو، مهمة وضع استجابة الأونكتاد لهذه التحديات وساهمت في أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية أزمة الغذاء العالمية. وأعدت فرقة العمل التابعة للأونكتاد النشرة بعنوان "معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر – *Addressing the Global Food Crisis: Key Trade, Investment and Commodity Policies in Ensuring Sustainable Food Security and Alleviating Poverty* (UNCTAD/OSG/2008/1)".

٤- وقد شهد منتصف عام ٢٠٠٨ زيادات سريعة في أسعار النفط أثارت مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى إمكانية التأثير على التوقعات التجارية والإنمائية في البلدان النامية. ولم يخفف الانهيار في أسعار الطاقة الذي حدث في نهاية العام من تلك المخاوف. ولكي يتسنى وضع منظور بشأن اقتصاد الطاقة المتغيّر وانعكاساته على التجارة والاستثمار والتنمية، أنشأ الأمين العام للأونكتاد في تموز/يوليه فرقة عمل مشتركة بين الشُعب معنية بالطاقة. وتعكف هذه الفرقة على وضع تقرير (سيصدر قريباً) عن الآفاق التجارية والإنمائية التي ينطوي عليها اقتصاد الطاقة العالمي الناشئ. وساهمت الفرقة أيضاً في إعداد تقرير الأمانة عن القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية (TD/B/C.I/2)، لكي تنظر فيه لجنة التجارة والتنمية في دورتها الأولى.

٥- ومع تدهور الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين، أنشأ الأمين العام للأونكتاد فرقتي عمل مخصصتين مشتركتين بين الشُعب، الأولى عن "القضايا الهيكلية والتعاون الاقتصادي" (تشرين الثاني/نوفمبر)، والأخرى عن "أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة والتنمية في البلدان النامية" (شباط/فبراير ٢٠٠٩).

٦- وقد نظر الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في موضوع "التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية". وقد تولت فرقة العمل المشتركة بين الشُعب التي أنشأها الأمين العام صياغة مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدّتها الأمانة عن هذا الموضوع (TD/B/55/3). وأحيل فحوى مداولات المجلس إلى اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر.

٧- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، ساهم الأونكتاد أيضاً في الجهود الرامية إلى ترسيخ التوافق الدولي بشأن تعزيز العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية، لا سيما في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما ساهم في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي بشأن تمويل التنمية المكلف باستعراض مدى تنفيذ توافق آراء مونتيري. وبخصوص هذه المسألة الأخيرة، ساهم الأونكتاد في الاجتماعات المخصصة لاستعراض الفصول التي تدخل في نطاق اختصاصه، ومن ذلك الاجتماع بشأن "التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية"، المعقود في نيويورك في أيار/مايو. وشارك الأونكتاد أيضاً في مؤتمر المتابعة الدولي المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث جرى توزيع المساهمة التي قدّمها مجلس التجارة والتنمية.

٨- والأونكتاد عضو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابع لأمانة الأمم المتحدة. ويتولى هذا الفريق تقديم بيانات وتحليلات لتحديث المعلومات المتعلقة بمؤشرين اثنين من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق، وهما المؤشر ٣٨ (نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المسموح بدخولها دون رسوم)، والمؤشر ٣٩ (متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية). وقد أعد فريق الخبراء *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٨* والتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية.

٩- وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، عقد الأونكتاد، في نيودلهي، بالهند، في شباط/فبراير، مؤتمراً دولياً عن العمل في سبيل مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية. ويجري حالياً نشر التقرير عن هذا المؤتمر (UNCTAD/DITC/TNCD/2008/2). وبعد اعتماد مجلس التجارة والتنمية موضوع "مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية" موضوعاً لاجتماع خبراء أحادي السنة، يعكف الأونكتاد على إعداد هذا الاجتماع المقرر عقده يومي ١٠ و١١ آذار/مارس ٢٠٠٩ في جنيف.

١٠- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، يدعم الأونكتاد العديد من البلدان النامية في مجال وضع سياسات تجارية وطنية تشجع على الأخذ باستراتيجيات تصديرية، تضم أيضاً على وجه التحديد جوانب تتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر. فعلى سبيل المثال، ركّز المشروع المشترك بين الأونكتاد ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والهند بشأن الاستراتيجيات والاستعداد للتجارة والعولمة في الهند، الذي نفذ في عام ٢٠٠٨، تركيزاً خاصاً على مساعدة الهند على تحديد ومعالجة بعض مجالات التجارة التي تتأثر بالفقر. ويعكف الأونكتاد على مساعدة بابوا غينيا الجديدة على وضع سياسة تجارية محلية تركز على تشجيع الصادرات والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم الأونكتاد حالياً دعماً مماثلاً لرواندا لوضع إطار شامل لسياسة تجارية تكون مراعية لمصالح الفقراء.

١١- ويواصل الأونكتاد التعاون عن كثب مع منظمات دولية أخرى ودعم تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأسرها في مجال التجارة والتنمية. وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل على نطاق المنظومة بأسرها لإحداث قدر أكبر من التنسيق والتآزر في سبيل القيام بأعمال مشتركة، يمكن الإشارة إلى مجموعة الدراسة المعنية بالتجارة العالمية (بقيادة الأونكتاد) التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية[(١)]. فقد عمل أعضاء المجموعة على تنسيق مقترحاتهم للموازنة بشأن التجارة الدولية في إطار التحضيرات لوضع ميزانية برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وساهم أعضاء مجموعة الدراسة المعنية بالتجارة الدولية أيضاً في إعداد نشرة، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، عن 'المعونة من أجل التجارة والتنمية - منظورات عالمية وإقليمية' (ستصدر قريباً). والأونكتاد عضو أيضاً، ويضطلع بدور رائد، في المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٢- وتنص الفقرة ٩٠(أ) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية".

١٣- وقام الأونكتاد بالإعداد وتقديم الخدمات المطلوبة لمداولات مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين المعقودة في أيلول/سبتمبر، وتناولت بند جدول الأعمال بعنوان "تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي". واستندت هذه المداولات إلى مذكرة الأمانة (TD/B/55/4). وقد تضمن موجز الرئيس (الذي قُدّم لاحقاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة) أهم القضايا التي أثيرت في هذه المداولات.

١٤- وأعد الأونكتاد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان *التجارة الدولية والتنمية* لإحاطة الجمعية العامة علماً بالتطورات المستجدة في التجارة الدولية. وقد سلّط تقرير عام ٢٠٠٨ الضوء على مسائل مطروحة للتفاوض أثيرت في جولة مفاوضات الدوحة قبيل وبعد المؤتمر الوزاري المصغر الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الأونكتاد، مع رئيس مجلس التجارة والتنمية، في المناقشات التي جرت عن الموضوع في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٥- وقدّم الأونكتاد إسهامات تحليلية في النشرة بعنوان *الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها لعام ٢٠٠٩*، اشترك الأونكتاد في إصدارها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية.

١٦- وتنص الفقرة ٩٠ من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد، في جملة أمور أخرى، "(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهم البلدان النامية بصورة خاصة؛ (ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛

---

(١) تهدف اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى إيجاد انسجام ونُهج مشتركة فيما بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في العمل المعياري والتحليلي والتقني في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي".

١٧- وساعد الأونكتاد المفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف ومن هم في العواصم وواضعي السياسات في البلدان النامية ومجموعات البلدان في الاستعدادات التي يقومون بها للمشاركة في مفاوضات الدوحة التي تسبق الاجتماع الوزاري المصغر في تموز/يوليه ولاجتماع المتابعة في كانون الأول/ديسمبر. وقُدّم دعم فني للاجتماعات الوزارية ولغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها المجموعات الإقليمية (ماسيرو، شباط/فبراير).

١٨- وقدّم الأونكتاد خدمات استشارية، بناءً على الطلب، لمجموعة دول أفريقيا والمحيط الهادي والبحر الكاريبي في سياق المفاوضات بين هذه المجموعة والاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقُدّم لمجموعة دول أفريقيا والمحيط الهادي والبحر الكاريبي دعم في جنيف بشأن القضايا المشتركة لمفاوضات الدوحة وللمفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بوضع قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا اتفاقات التجارة الإقليمية، والزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، فضلاً عن الخدمات. وفي نيسان/أبريل، قُدّم دعم فني للاتحاد الأفريقي في التحضير لاجتماعه الوزاري عن المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقُدّم دعم تقني للمجموعات الإقليمية ولفرادى دول مجموعة دول أفريقيا والمحيط الهادي والبحر الكاريبي في تحضيراتها للمفاوضات بشأن مسائل تقنية محددة متصلة باتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقُدّمت مساهمة جوهرية في اجتماعات تشاورية قطرية وإقليمية عديدة.

١٩- وقدّم الأونكتاد للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعماً يرمي إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات في مجال تقييم الخدمات والتفاوض بشأنها. وفي عام ٢٠٠٨، ساهم الأونكتاد في شتى الاجتماعات التشاورية وحلقات العمل التقنية القطرية والإقليمية.

٢٠- وقد أُعد عدد من التقارير التحليلية.

٢١- واستمر الأونكتاد في تطوير المعارف والمهارات في البلدان النامية وفي تعزيز قدراتها المؤسساتية لتتمكن من تسوية المنازعات في مجالات التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية. وقد وضع وقدّم ٤٠ وحدة تدريبية بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وقدّم التدريب لموظفين حكوميين وقانونيين ومفاوضين تجاريين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وأجريت إحدى هذه الدورات التدريبية في المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيه وتناولت موضوعها تسوية المنازعات: مدخل إلى تسوية المنازعات؛ والاتفاقات بشأن التدابير المضادة للإغراق، والمعونات، والضمانات.

٢٢- وتنص الفقرة ٩٠(د) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي له أن يقوّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية".

٢٣- وشارك الأونكتاد، مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في تنفيذ البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وبعدما انتهت مدة البرنامج في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اجتمعت الوكالات الشريكة، وكذلك المستفيدون والمانحون، في عام ٢٠٠٨، لمناقشة سبل تعزيز الدعم المقدم للبلدان الأفريقية في مجال بناء القدرات لكي تتمكن من المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وظلت البلدان الأفريقية تستفيد من المساعدة التقنية العامة التي تقدمها وكالات التنفيذ الثلاث المشاركة في البرنامج ومختلف المانحين.

٢٤- وتنص الفقرة ٩٠(هـ) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها".

٢٥- وساعد الأونكتاد ١٩ بلداً مرشحاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها جميع البلدان الأقل نمواً المرشحة، في مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وشملت هذه المساعدة تقديم خدمات استشارية بشأن إصلاح السياسات والنظم، وتعزيز المؤسسات، وتدريب المسؤولين الحكوميين، وإعداد دراسات الأثر (الشاملة والقطاعية)، وعقد اجتماعات تشاورية وطنية للأطراف المتعددة ذات المصلحة، وإعداد الوثائق المطلوبة والعروض الخاصة بالوصول إلى الأسواق، والدعم اللوجستي. وكبار المانحين لهذا البرنامج هم ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج. وقد حظي عمل الأونكتاد في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتقييم إيجابي من جانب مقيّمين مستقلين، وبثناء الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، لا سيما في دورتها الحادية والخمسين.

٢٦- وكان الأونكتاد قد قدم خدمات استشارية واضطلع ببعثات ميدانية وأنشطة بناء القدرات فيما يخص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك التدريب في جنيف، لفائدة البلدان التالية: إثيوبيا (آذار/مارس، نيسان/أبريل)؛ وأذربيجان (شباط/فبراير، نيسان/أبريل، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وأفغانستان (آذار/مارس، أيار/مايو)؛ وبوتان (شباط/فبراير، أيار/مايو، حزيران/يونيه، أيلول/سبتمبر)؛ والبوسنة والهرسك (آذار/مارس، تموز/يوليه)؛ وبيلاروس (تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والجزائر (كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، نيسان/أبريل)؛ والجمهورية العربية السورية (حزيران/يونيه، تشرين الأول/أكتوبر)؛ وجمهورية لاو الديمقراطية (شباط/فبراير، آذار/مارس، أيار/مايو)؛ والرأس الأخضر (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والسودان (شباط/فبراير، أيلول/سبتمبر)؛ والعراق (تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وكازاخستان (أيار/مايو)؛ واليمن (أيار/مايو).

٢٧- وتنص الفقرة ٩٠(ح) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "بحث سُبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات".

٢٨- ويواصل الأونكتاد نشاطه لزيادة الوعي والفهم في أوساط البلدان النامية من أجل حسن استخدام الأفضليات المتاحة في إطار نظام الأفضليات المعمم وذلك بإيراد معلومات على موقع مخصص لهذا النظام على الانترنت بصورة منتظمة، وتجميع وتحديث البيانات عن التجارة التفضيلية، وإصدار كتيبات ونشرات عن نظام الأفضليات المعمم، وتقديم غير ذلك من الخدمات التقنية والإدارية. ويجري وضع عدد من الكتيبات عن نظام الأفضليات المعمم والدراسات عن قواعد المنشأ. وقد عقدت حلقات دراسية عن شتى نظم الأفضليات المعممة وقواعد المنشأ من كل من اليمن (١٥-١٦ أيار/مايو) والعراق (تشرين الثاني/نوفمبر). واستفادت هاتان الحلقتان الدراسيتان من تعاون بلدان ومجموعات بلدان مانحة للأفضليات (كندا، والمفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان)، والوكالات

الشريكة مثل منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأصدر الأونكتاد أيضاً تقريراً تحليلياً بعنوان "تكاليف قواعد المنشأ في الملبوسات: الصادرات التفضيلية الأفريقية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – The Costs of Rules of Origin in Apparel: African Preferential Exports to the United States and the European Union (UNCTAD/ITCD/TAB/40)".

٢٩- وتنص الفقرة ٩٠(ط) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر".

٣٠- ويدعم الأونكتاد الجهود التي تبذل في العديد من البلدان النامية بغية وضع سياسات وتدابير تجارية وطنية تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويجري حالياً تقديم مثل هذا الدعم لبابوا غينيا الجديدة ورواندا. ويشارك الأونكتاد أيضاً في أنشطة تنفذ في بلدان يجري فيها تجريب المبادرة "أمم متحدة واحدة" وفي أنشطة ذات صلة بالإطار المتكامل المعزز لفائدة أقل البلدان نمواً تتركز على إدماج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية.

٣١- وتنص الفقرة ٩٠(ي) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنيوياً والهشة والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية".

٣٢- وفي إطار الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للمفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف ومن هم في العواصم ولواضعي السياسات في البلدان النامية أثناء تحضيراهم للمشاركة في مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، يقدم الأونكتاد، عند الطلب، مشورة متخصصة بشأن الشواغل الإنمائية المحددة للاقتصادات الضعيفة والهشة والصغيرة. ويُقّدم مثل هذا الدعم أيضاً لمجموعات تضم مثل هذه البلدان مثل دول أفريقيا والمحيط الهادي والبحر الكاريبي، التي تضم العديد من الاقتصادات الصغيرة والهشة.

٣٣- وتنص الفقرة ٩٤ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية: (أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛ (ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛ (ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛ (د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛ (هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛ (و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛ (ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛ (ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات".

٣٤- وقدم الأونكتاد مساعدة تقنية ودعماً مخصصاً، بما في ذلك التدريب المتخصص، إلى واضعي السياسات والمفاوضين في البلدان النامية ومجموعات البلدان – مثل أقل البلدان نمواً، والمجموعة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة الأنديز – في مجال تحديد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية الرامية إلى بناء

القدرات للتزويد بالخدمات، وفي التحضير للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وغيرها من المفاوضات التجارية ذات الصلة بالوصول إلى الأسواق ووضع القواعد على حد سواء. وعُقدت في شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل إقليمية بشأن التجارة في الخدمات لفائدة الدول الأعضاء في رابطة أمريكيا اللاتينية للتكامل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٥- وقُدّم دعم أيضاً فيما يخص تقييم التجارة في الخدمات وذلك باستعراض السياسة الوطنية المتعلقة بالخدمات. وقد أجريت مثل هذه الاستعراضات في عام ٢٠٠٨، بدعم مالي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وتناولت (أ) أوغندا - بشأن خدمات البناء، والتأمينات، والخدمات الفنية؛ (ب) قيرغيزستان - بشأن خدمات الطاقة والسياحة؛ (ج) نيبال - بشأن خدمات التعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة. وعقد حلقتا عمل استشاريتان وطنيتان في كل من أوغندا (أيلول/سبتمبر) وقيرغيزستان (تشرين الثاني/نوفمبر).

٣٦- وعلاوة على الدراسات الإقليمية المذكورة آنفاً والموجهة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة الأنديز، فقد أُعد تقرير بعنوان "خدمات الهياكل الأساسية، والتنمية، والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسساتي - "Infrastructure Services, Development and Trade: the Regulatory and Institutional Dimension" .(TD/B/C.I/MEM.3/CRP.1)

٣٧- وبعد إقرار مجلس التجارة والتنمية موضوع "الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسساتي" موضوعاً لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، بدأت الأمانة في التحضير للدورة الأولى لهذا الاجتماع (جنيف، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩).

٣٨- وتنص الفقرة ٩٥ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، أن يضطلع، في إطار ولايته وسياق مساهمة المهاجرين في التنمية، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى ودون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، ببحوث وتحليلات عن الفوائد والفرص التي يمكن أن تتأتى من التجارة، والاستثمار، والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين وجالياتهم في الخارج".

٣٩- وتنص الفقرة ١٧٠ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في إطار ولايته، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ودون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة".

٤٠- ويتمتع الأونكتاد بعضوية الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة. وقد ساهم الأونكتاد، في إطار الاستعداد للحوار الرفيع المستوى عن الهجرة (أيلول/سبتمبر)، في عقد حلقة عمل عن هجرة العمالة (آذار/مارس) وندوة دولية عن الهجرة الدولية والتنمية (حزيران/يونيه). وساهم أيضاً في تحليلات متصلة بالهجرة أجرتها وكالات شريكة وفي اجتماعات متصلة بالهجرة أيضاً نظمتها هذه الوكالات. وقدّم أيضاً إسهامات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وكذلك في تقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالهجرة عن حقوق الإنسان والهجرة. وتولى الأونكتاد، من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر، رئاسة الفريق المشترك بين الوكالات المعني

بالهجرة وقام بتنسيق عمله استعداداً للمحفل العالمي للهجرة والتنمية (تشرين الأول/أكتوبر، مانيلا). وساهم الأونكتاد أيضاً في ورقة بعنوان "مشروع موريشيوس التجريبي عن الهجرة الدائرية: احتياجات سوق العمل في البلدان المستقبلة – Mauritius pilot project on circular migration: labour market needs in receiving countries"، المقدم في حلقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وموريشيوس عن الهجرة الدائرية (أيلول/سبتمبر). وبفضل هذه الأنشطة، أبرز الأونكتاد أهمية الفوائد والفرص الكامنة في التجارة والاستثمار والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين وجالياتها في الخارج.

٤١- وتنص الفقرة ٩٦(أ) من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد أن "يساعد على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية".

٤٢- ودخل الأونكتاد، أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، مع شركة Royal Philips Corporation، في شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف استكشاف إمكانيات وشروط إنشاء صناعة لمبات إنارة كهربائية موفِّرة للطاقة في منطقة الجنوب الأفريقي ("مشروع Amandla"). ونتيجة لذلك، أعلنت شركة Royal Philips Corporation عن إقامة مشروعها المشترك مع شركات من منطقة الجنوب الأفريقي لتصنيع لمبات موفِّرة للطاقة، ومصنع في ليسوتو لتحويل المستعمل منها. وبفضل الدعم المقدم من النرويج، ما فتئ الأونكتاد يضطلع بأنشطة في مجال البحوث ودراسات الحالة والتعاون التقني بشأن سبُل تعزيز مشاركة بلدان نامية مختارة، لا سيما من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية، في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. وسيكتمل هذا المشروع في عام ٢٠٠٩ بإصدار نشرة شاملة عن الموضوع.

٤٣- وبدأ الأونكتاد في تنفيذ مشروع، بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة الدولي. ويستفيد المشروع من الدروس التي استخلصت من عمليات الاستعراض الحكومية الدولية التي أجراها الأونكتاد وتناولت القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية (أجريت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧)، بما في ذلك العمليات التي جاءت رداً على طلبات محددة قدمتها دول أعضاء. وسيركز المشروع على ثلاث مناطق دون إقليمية وثلاثة بلدان في كل واحدة من الأقاليم النامية (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وعلى منطقة دون إقليمية واحدة توجد فيها بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٤- وواصل الأونكتاد تزويد الحكومات بمشورة سياساتية ومساعدة تقنية لتنفيذ سياسات متعددة التخصصات وآليات مؤسساتية ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الابتكاري. وكان الأونكتاد سباقاً في العمل على تيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ونسج تحالفات استراتيجية، والربط الشبكي بين الحكومات وأصحاب الابتكارات وأوساط الأعمال والمجتمع المدني بفضل نشرته الفصلية التي أطلقها عبر الانترنت بعنوان "الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية – Creative Economy & Industries". ويشارك الأونكتاد أيضاً في مشروع رائد مشترك بين الوكالات يرمي إلى تعزيز إمكانيات الصناعات الابتكارية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا المشروع الذي أطلق في عام ٢٠٠٨ يشمل في الوقت الحاضر خمسة من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ هي: ترينيداد وتوباغو، وزامبيا، والسنغال، وفيجي، وموزامبيق.

٤٥- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد أيضاً "(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛ (ج) ومواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل".

٤٦- وقاد الأونكتاد أعمال فريق الدعم المشترك بين الوكالات بشأن الحواجز غير التعريفية في شراكة ترمي إلى الاضطلاع بعمل طلائعي في مجال الحواجز غير التعريفية. ويعكف الفريق على وضع تصنيف جديد للحواجز غير التعريفية، واقترح عدة أساليب لجمع البيانات. ويجري الآن اختبار هذه الأساليب عن طريق تنفيذ مشروع تجريبي في سبعة بلدان نامية هي: أوغندا، والبرازيل، وتايلند، وتونس، وشيلي، والفلبين، والهند. وأصدر الأونكتاد أيضاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تقريراً بعنوان "الحواجز غير التعريفية في وضع النماذج العامة المتوازنة والقابلة للحساب - Non-tariff Barriers in Computable General Equilibrium Modelling (UNCTAD/ITCD/TAB/39)".

٤٧- وواصل الأونكتاد تعزيز بياناته التجارية وأدواته التحليلية لمساعدة واضعي السياسيات والمفاوضين التجاريين والأكاديميين والمجتمع المدني والشركات في العمل التحليلي الذي يقومون به. وقد جرى تحديث قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية وهي تحتوي الآن على بيانات تعريفية وإحصاءات تصديرية تخص ١٢٢ بلداً (ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وقد ساعدت الأداة التحليلية المتمثلة في نظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة في تحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية، وكذلك في تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة أكثر فاعلية في المفاوضات التجارية. وأُصدر أكثر من ٦ ٠٠٠ رخصة جديدة لمستخدمي نظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة خلال عام ٢٠٠٨. ويجري التفاوض بشأن اتفاق ثلاثي جديد مع البنك الدولي ومركز التجارة الدولية لتحديث البرنامج الحاسوبي الذي يُشغَّل به هذا النظام ولإدماج نظام التحليلات والمعلومات التجارية في قاعدة بيانات تحليلية مشتركة بشأن مسائل الوصول إلى الأسواق، اشترك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في وضعها. ويتضمن نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية بيانات تعريفية محدّدة لعام ٢٠٠٨، ويتيح أداة مطورة للمحاكاة تستخدم لتحليل منتجات زراعية حساسة وخاصة.

٤٨- ونظّم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية وبعثات استشارية بشأن قواعد بياناته وأدواته التحليلية، ولا سيما بشأن تقنيات وإمكانيات استخدام نظام التحليلات والمعلومات التجارية ونظام الحل العالمي للتجارة المتكاملة. وقد عقدت حلقات العمل في جنيف ونيويورك (للمندوبين والأكاديميين) في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر على التوالي؛ وفي الأرجنتين (بوينس آيرس، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ وبنما (بنما العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والجمهورية الدومينيكية (سانتو دومينغو، كانون الأول/ديسمبر)؛ والجمهورية العربية السورية (دمشق، تشرين الأول/أكتوبر)؛ وغينيا (كوناكري، نيسان/أبريل)؛ وكمبوديا (بنوم بنه، حزيران/يونيه).

٤٩- وبالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمية، أصدر الأونكتاد، في تشرين الأول/أكتوبر، النشرة *World Tariff Profiles 2008*، وذلك استناداً إلى قاعدة بياناتها التجارية المشتركة. وقد صدرت الطبعة الثانية من النشرة السنوية المتضمنة معلومات عن التعريفات الجمركية المطبقة والمحددة لأكثر من ١٦٠ بلداً.

٥٠- وتنص الفقرة ٩٧ من اتفاق أكرا على أنه ينبغي للأونكتاد "تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب".

٥١- وبعد إقرار مجلس التجارة والتنمية موضوع "التعاون الدولي: التعاون بين الجنوب والتكامل الإقليمي" موضوعاً لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، قام فريق عامل متعدد الشُعب بإعداد مذكرة المعلومات الأساسية لهذا الاجتماع (TD/B/C.II/MEM.2/2) ووفر له ما يحتاج إليه من خدمات (جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

٥٢- وواصل الأونكتاد تقديم الخدمات المتعلقة بالاتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وقدّم دعماً فيما يخص الجولة الثانية من مفاوضات هذا النظام، بناءً على قرار اتخذته البلدان الأعضاء في أكرا، غانا، في نيسان /أبريل. وقدم أيضاً دعمه للتعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية في المفاوضات بشأن الاتفاقات المتعلقة بالخدمات (سبقت الإشارة إليها). وجرى تحديث نظام الأونكتاد للمعلومات التجارية بين الجنوب.

٥٣- واستضاف الأونكتاد، في جنيف في نيسان/أبريل، الاجتماع السنوي الثالث للجمعية العمومية للشبكة العالمية لمصارف التصدير - الاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي. وحضر هذا الاجتماع ١٥ مؤسسة إقليمية، تعنى بتقديم خدمات لأكثر من ٨٠ بلداً، لمناقشة مسائل التعاون بين الجنوب وتحديد الفرص والأنشطة الملموسة التي يمكن تنفيذها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وستعقد هذه الشبكة اجتماعها المقبل في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥٤- ونظّم الأونكتاد، بالاشتراك مع أمانتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حلقات دراسية إقليمية في مالي (باماكو، أيار/مايو) لفائدة مشاركين من الدول الأعضاء في الجماعة والاتحاد المذكورين تناولت سبل تنفيذ القواعد المشتركة في مجال المنافسة. وقدّم الأونكتاد أيضاً، في إطار حلقة دراسية عقدت في ليلونغوي، ملاوي، في نيسان/أبريل، مساعدة للجنة المنافسة حديثة النشأة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وكذلك لمفوضي هذه اللجنة تناولت سبل تنفيذ النظم والقواعد الإقليمية في مجال المنافسة.

٥٥- ونظّم الأونكتاد، في سيافونغا، بزمبابوي في أيار/مايو، بالاشتراك مع اللجنة الزامبية للمنافسة ولجنة المنافسة والتعريفات الجمركية الزيمبابوية، حلقة دراسية إقليمية عن المبادئ الأساسية للمنافسة لفائدة بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد مكّنت هذه الحلقة الدراسية الموظفين المكلفين بالتحقيقات في الممارسات المانعة للمنافسة ومراقبة عملية اندماج الشركات في العديد من بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من تعزيز مهاراتهم التدريبية في الإدارة وإنفاذ قوانين وسياسيات المنافسة. وفي إطار المفاوضات التي جرت بين بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، قدّم الأونكتاد، في الاجتماعين المعقودين في ليلونغوي، ملاوي، (نيسان/أبريل)، ولوزاكا، زامبيا (أيار/مايو)، المشورة بشأن إعداد النص المتعلق بسياسة المنافسة وحماية المستهلكين بين بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وقدّم الأونكتاد أيضاً

مساعدة استشارية بشأن سبل تنفيذ اتفاق التعاون للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قانون وسياسة المنافسة (آب/أغسطس، غابورون، بوتسوانا).

٥٦- وتنص الفقرة ٩٨ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمله في مجال القضايا المتصلة بالطاقة من منظور التجارة والتنمية، وأن يكون ذلك، عند الاقتضاء، في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية، والتجارة والبيئة، والقطاعات الجديدة والدينامية، والخدمات."

٥٧- وقد أنشأ الأمين العام للأونكتاد فرقة عمل مشتركة بين الشُّعب معنية بالطاقة، وأعدت هذه الفرقة تقريراً شاملاً (سيصدر قريباً). وأعدت أيضاً مذكرة معلومات أساسية عن الموضوع لتقديمه إلى الدورة الأولى للجنة التجارة والتنمية. ومن المتوقع أن تفرز مداولات اللجنة أفكاراً جديدة بشأن اقتصاد الطاقة الناشئ قد تعزز مساهمته في التنمية.

٥٨- ويعد مشروع Amandla (المذكور أعلاه) مبادرة ستلبي بوجه خاص الاحتياجات من الكهرباء لسكان منطقة الجنوب الأفريقي، ولا سيما الفقراء منهم.

٥٩- وقد استمر الأونكتاد، في إطار مبادرته المتعلقة بالوقود الأحيائي، في مساعدة البلدان النامية في تقدير إمكانياتها للشروع في استخدام وإنتاج الوقود الأحيائي من الناحية التجارية والاستثمارية واستغلالها كمصدر بديل للطاقة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الأمن الغذائي وغيرها من الشواغل.

٦٠- وفي آب/أغسطس، قدّم الأونكتاد للجنة المنافسة التي أنشأتها سوازيلند في الآونة الأخيرة مساعدة في مجال تعزيز المهارات المتصلة بتقدير عمليات اندماج الشركات. وفي أيلول/سبتمبر، تلقت اللجنة مساعدة لتقييم حالة من حالات الاندماج في قطاع الطاقة. وجرت توعية حكومة سوازيلند بالممارسات المانعة للمنافسة في قطاع الطاقة، وطلبت هذه الحكومة إجراء دراسة استشارية بغية وضع سياسة وطنية في مجال الطاقة.

٦١- وفي سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، قدّم الأونكتاد، كلما طلب منه ذلك، مساعدة للبلدان المرشحة للانضمام إلى هذه المنظمة، مثل قيرغيزستان، في مجال تقدير المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الطاقة.

٦٢- وتنص الفقرة ٩٩ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحيائي."

٦٣- وفي إطار مبادرة الوقود الأحيائي، استمرت الأونكتاد في تقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال تحليل سياساتها لمعرفة إن كان الوقود الأحيائي يشكل خياراً بالنسبة لها في سبيل تحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لاجتماع عقد على هامش الأونكتاد الثاني عشر في نيسان/أبريل عن الوقود الأحيائي، أنشئت شراكة بين مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي والمنظمة الكاثوليكية للمعونة الغوثية والإنمائية - Cordaid (وهي منظمة هولندية تعمل عمل فريق تفكير عملي المنحى يتمتع بتجربة واسعة في أفريقيا) لمساعدة صغار منتجي

الوقود الأحيائي بغية إدماجهم في سلسلة القيم الزراعية، ومن ثم زيادة دخلهم. ويتعين تقدير خيار الوقود الأحيائي والتخطيط له وتنظيمه على نحو جيد لكي يقدم فرصا تعود بالنفع على الجميع.

٦٤- وأجرى الأونكتاد دراسات تحليلية بشأن بعض المسائل الحساسة التي تؤثر في الوقود الأحيائي. ومنها دراسة بعنوان "في سبيل نظام تصديق ناجع من أجل التنمية المستدامة: حالة الوقود الأحيائي - *Making Certification Work for Sustainable Development: the Case of Biofuels* "(UNCTAD/DITC/TED/2008/1)، ودراسة بعنوان "سوق الوقود الأحيائي: الحالة الراهنة والسيناريوهات البديلة - *The Biofuels Market: Current Situation and Alternative Scenarios*". ونوقشت الدراسة الثانية في اجتماع عقدته الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية على هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بوزنان، بولندا).

٦٥- وظلت مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالوقود الأحيائي تعمل عمل المحرك لمبادرات أخرى يجري إطلاقها بالفعل في عدد من المؤسسات. واستمر الأونكتاد في شراكاته مع المنظمات غير الحكومية والحكومات ومراكز البحوث التطبيقية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

٦٦- وتنص الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يعكف، في إطار ولايته، مع الحرص على تجنب تكرار العمل الذي تقوم به منظمات أخرى، على بحث التغيرات المناخية في سياق عمله الجاري لتقديم المساعدة للبلدان النامية في قضايا متعلقة بالتجارة والاستثمار من أجل وضع استراتيجياتها الإنمائية."

٦٧- وينفذ الأونكتاد برنامجاً متعلقاً بالتغيرات المناخية يجمع بين الحكومات والأوساط الصناعية والمجتمع المدني لتناول هذه الإشكالية من زاوية التجارة والتنمية، مع التركيز على انعكاسات التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية. ويشارك الأونكتاد بهمة، عن طريق هذا البرنامج، في شتى المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة التي تتناول آثار التغيرات المناخية العالمية والاستجابات لها على مستوى السياسة العامة. وبمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بوزنان، بولندا)، نظم الأونكتاد اجتماعاً مشتركاً بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على هامش هذه الدورة تناول موضوع التجارة وتغير المناخ وبحث قضايا تتعلق بانعكاسات تغير المناخ على الاقتصاد.

٦٨- وكان المطلوب من منظومة الأمم المتحدة، في تصديها لتغير المناخ، أن تضرب المثل في مجال رصد انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها. وقد أصبح الأونكتاد، بإطلاقه مبادرته للحياد المناخي، إحدى أولى الوكالات الأممية التي اتخذت خطوات في سبيل اعتماد سياسة داخلية بشأن التغيرات المناخية. وقد أعلن الأونكتاد رسمياً، في مؤتمره الثاني عشر، التزامه بالتصدي لتغير المناخ، حيث قدم مختلف عناصر استراتيجيته للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتزم بتقليص انبعاثاته بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٩- وبعد إقرار مجلس التجارة والتنمية موضوع "التجارة وتغير المناخ: الآفاق والتحديات بالنسبة للتجارة والاستثمار في سياق آلية التنمية النظيفة" موضوعاً لاجتماع للخبراء، بدأ الأونكتاد في التحضير لهذا الاجتماع (جنيف، ٢٧-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

٧٠- وتنص الفقرة ١٠١ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة."

٧١- واضطلع الأونكتاد بعدد من الأنشطة المتعلقة بتشجيع إنتاج وتجارة منتجات مستمدة من الزراعة المستدامة في أفريقيا، بما فيها المنتجات الزراعية العضوية. فالزراعة العضوية تساهم في تخفيف الفقر وحماية البيئة والأمن الغذائي في أفريقيا. وعلى سبيل المثال، أطلق في نيسان/أبريل في الأونكتاد الثاني عشر، في إطار فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، مشروع جديد تموّله النمسا عن "تشجيع الفرص الإنتاجية والتجارية لمنتجات الزراعة العضوية: أداة للحد من الفقر وحماية البيئة في شرق أفريقيا". ويهدف هذا المشروع، الذي ينفذ خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، إلى بناء القدرات في شرق أفريقيا لاستغلال الفرص التي تتيحها الزراعة العضوية في المجال التجاري والتنمية المستدامة.

٧٢- وتشارك فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، في مبادرات أخرى ترمي لتيسير وصول المنتجات العضوية الأفريقية إلى الأسواق. وعملت هذه الفرقة طوال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ على إزالة الحواجز الفنية التي تعترض تجارة منتجات الزراعة العضوية. وقد طوّرت أيضاً أداتين ملموستين هما: (أ) أداة المعادلة، وهي عبارة عن توجيه دولي لتحديد مقابلات المعايير العضوية؛ (ب) مجموعة المتطلبات الدولية لهيئات تصديق المنتجات العضوية، وتحدد قاعدة مرجعية دولية بشأن الأعمال التي يتعين على هيئات تصديق المنتجات العضوية القيام بها حتى تكون فعالة، باعتباره أساساً للمعادلة والاعتراف المتبادل والتوحيد مستقبلاً.

٧٣- وقد أطلق الأونكتاد، في إطار مبادرته بشأن السلع الأساسية المستدامة، برنامجين جديدين للتشجيع على تطوير الزراعة المستدامة والتجارة في المنتجات التي تأتي من هذه الزراعة. وأحد هذين البرنامجين هو برنامج تقييم الاستدامة، وقد وضع لاستحداث أدوات ومنهجية تنفيذية لقياس تكاليف ومنافع تنفيذ المبادرات المتعلقة بالاستدامة. وقد جرى اختبار أداة الاستقصاء حتى الآن في خمسة بلدان هي هندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبيرو وكينيا. وصدر في عام ٢٠٠٨ تقرير عن هذه التجربة بعنوان 'Seeking Sustainability'، وهو متاح على الموقع التالي: (http://www.iisd.org/pdf/2008/seeking_sustainability.pdf). ويجري الآن تنفيذ البرنامج على نطاق واسع (على مدى فترة ثلاث سنوات) في جمهورية تنزانيا المتحدة وكوت ديفوار وكولومبيا.

٧٤- أما البرنامج الآخر في إطار مبادرة السلع الأساسية المستدامة فيتعلق ببناء قدرات المنتجين العاملين في الزراعة المستدامة، ويطلق عليه اسم شبكة المساعدة للسلع الأساسية المستدامة. لقد أثبتت الزراعة المستدامة أن تأثيرها كبير على التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمنتجين في أقل البلدان نمواً. وستعمل شبكة المساعدة للسلع الأساسية المستدامة على تعزيز نمو الشركات المستدامة التابعة لصغار المنتجين الزراعيين. وقد بدأت هذه العملية على المستوى الدولي عن طريق إقامة شراكة عالمية، تشدد على ضرورة دعم المنتجين في مجال الممارسات

الزراعية الجيدة، والدراية بالأدوات المالية وإدارة المخاطر، والتطوير التنظيمي، والمعلومات عن الأسواق، ونظم المراقبة الداخلية /إمكانية التتبع. وقد تم الحصول على التمويل الأساسي للشروع في تقييم الاحتياجات في أربعة بلدان، عن طريق الشراكة مع المنظمة غير الحكومية الهولندية 'Solidaridad'. وقد انطلقت عملية التقييم هذه في تشرين الثاني/نوفمبر في بيرو وجمهورية تترانيا المتحدة وفييت نام وهندوراس. ومن المنتظر أن تكتمل بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ وأن تقدم نتائجها في حلقة عمل عالمية تعقدها شراكة شبكة المساعدة للسلع الأساسية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعندئذ سيكون الأساس قد وضع لانطلاق تطبيق هذا البرنامج في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان، علماً بأن المساعي جارية على قدم وساق للحصول على التمويل اللازم.

٧٥- وتنص الفقرة ١٠٢ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاستفادة من خبرته في دعم مبادرته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وتهيئة بيئة مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقُّد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية."

٧٦- ويستجيب الأونكتاد لتطور احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بتسويق منتجات التجارة البيولوجية عن طريق تنفيذ مبادرة التجارة البيولوجية، بما في ذلك برنامج تيسير التجارة البيولوجية. وعمل الأونكتاد، بالتشاور مع البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية والشركاء المعنيين الآخرين، على تيسير ودعم إنشاء الاتحاد من أجل التجارة البيولوجية الأخلاقية لدعم الاعتراف بالجهود التي يبذلها المنتجون للتشجيع على استخدام التنوع البيولوجي على نحو مستدام وتقاسم المنافع التي تتأتي من هذا الاستخدام.

٧٧- واستمر الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على تعزيز القدرة المؤسساتية لبرامج التجارة البيولوجية الوطنية لتتمكن من وضع أطر السياسات العامة لدعم التجارة البيولوجية، ولتقديم المساعدة الفنية لمبادرات التجارة البيولوجية. وقدّم الأونكتاد، على وجه الخصوص، دعماً للأنشطة الوطنية في مجال التجارة البيولوجية في أوغندا وبوليفيا وفييت نام وكولومبيا. وقدّم أيضاً مساعدة لمنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون لوضع اللمسات الأخيرة على المقترح الداعي إلى وضع برنامج إقليمي للتجارة البيولوجية.

٧٨- وفي إطار الاستراتيجية الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي، قدّم الأونكتاد الدعم لأنشطة التجارة البيولوجية التي جرت في إطار برنامج منطقة الأنديز للتجارة البيولوجية. وقدّم الدعم أيضاً لإضفاء الطابع المؤسسي على معرض Sala Andes and Amazonia باعتباره محفلاً إقليمياً للتجارة البيولوجية وأداة إدارية من أجل تنمية مستدامة في منطقة الأنديز والأمازون. وقد أدى إقامة أول معرض دولي للتجارة البيولوجية في بوليفيا (سانتا كروز، حزيران/يونيه) إلى المساهمة في تحديد وضع قطاعات التجارة البيولوجية في الأسواق المحلية والإقليمية، وإيجاد فرص لإقامة صِلات تجارية ومالية بين المشاركين، وتشجيع منتجات التجارة البيولوجية، وتبادل التجارب، ووضع استراتيجيات مشتركة.

٧٩- وقد دأب الأونكتاد، في سياق تصديه للحواجز التجارية المتصلة بالتجارة البيولوجية، على دعم عملية المراجعة الجارية للائحة المتعلقة بالأغذية الجديدة (لائحة الجماعة الأوروبية ٩٧/٢٥٨) التي يعتقد أنها تفرض

حواجز غير تعريفية أمام منتجات التجارة البيولوجية. وتتركز الجهود التي يبذلها الأونكتاد، من خلال إجراء بحوث هادفة ودراسات الحالة وعقد لقاءات إحاطة إعلامية ومناقشات غير رسمية مع الجهات ذات المصلحة، على تقديم إسهامات فنية لعملية المراجعة من أجل مساعدة هذه الجهات على التوصل إلى لائحة مراعية للبيئة.

٨٠- وقد نظّم الأونكتاد، في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، دروساً تدريبية وحلقات دراسية، ومنها ما يلي: (أ) حلقة العمل الفنية الأفريقية بشأن نظام تقييم الأثر بالنسبة للتجارة البيولوجية، في جنوب أفريقيا (جوهانسبرغ، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ (ب) الحوار الإقليمي الجنوب أفريقي بشأن الأغذية الجديدة، في جنوب أفريقيا (كيب تاون، تشرين الأول/أكتوبر)؛ (ج) الحوار الإقليمي لأمريكا الجنوبية بشأن الأغذية الجديدة، في بيرو (ليما، تشرين الثاني/نوفمبر).

٨١- وتكمن واحدة من المحطات الرئيسية في العمل بشأن التجارة البيولوجية في تطوير نظام لتقييم أثر التجارة البيولوجية. ويعالج هذا النظام الحاجة المستمرة إلى تحديد وقياس مساهمة التجارة البيولوجية في التنمية المستدامة، وكذلك المحافظة على التنوع البيولوجي/استدامة التنوع البيولوجي على نحو منسق ومُهيْكل.

٨٢- وتنص الفقرة ١٠٣ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥."

٨٣- وتنص الفقرة ١٠٤ من اتفاق أكرا على ما يلي: "الأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي: (أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛ (ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛ (ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛ (د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛ (هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛ (و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظماتها الاقتصادية الإقليمية؛ (ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف

المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه."

٨٤- لقد انعقدت الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه (جنيف) بحضور خبراء وسلطات معنيين بسياسة المنافسة وحماية المستهلكين، وكانت مسبوقة باجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بدور المنافسة في التنمية (١٥ تموز/يوليه). وأتاح الاجتماعان، اللذان أعد الأونكتاد وثائقهما، فرصة لتبادل الآراء بين موظفين حكوميين معنيين بقضايا المنافسة، وخبراء في التجارة الدولية، وممثلين عن مؤسسات إقليمية ودولية، والمجتمع المدني.

٨٥- وبمناسبة انعقاد الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، أجرى الأونكتاد استعراضاً طوعياً بين النظراء تناول قانون وسياسة المنافسة لكوستاريكا. وجرى تقديم واستعراض التقرير بشأن استعراض النظراء الذي أعده استشاريون عقب بعثة تقصي الحقائق قاموا بها إلى كوستاريكا. وأبرَز استعراض النظراء التحديات التي تواجهها لجنة المنافسة الكوستاريكية والفرص المتاحة لها، كما تناول قضايا الاستقلالية وأدوات التحقيق وإصلاح القوانين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، سيُجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة، أثناء دورته العاشرة، استعراضاً طوعياً بين النظراء بشأن سياسة المنافسة لإندونيسيا بناءً على طلب هذا البلد نفسه. وتتيح عمليات الاستعراض الطوعي بين النظراء فرصة رائعة للخبراء الدوليين في مجال المنافسة لتقييم الكيفية التي يمكن بها للإصلاحات الاقتصادية في بلدان مختارة أن تضمن استفادة الفقراء من المنافسة في الأسواق وأن تؤدي إلى تعزيز التنمية.

٨٦- وكانت الأنشطة الاستشارية والتدريبية المختلفة التي اضطلع بها الأونكتاد إما مقترنة بحلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات وأنشطة أخرى موجهة لأصحاب المصلحة أو لمسؤولين محددين أو لجمهور عريض، بمن فيهم المسؤولين الحكوميين والأكاديميين، فضلاً عن ممثلي دوائر الأعمال والمستهلكين، أو مقدَّمة بواسطة هذه الأنشطة المختلفة. وقد ساهمت هذه الأنشطة في إذكاء الوعي بدور المنافسة وفي تعزيز نشر ثقافة المنافسة. ومن ذلك (أ) نظّم الأونكتاد والكامرون حلقة دراسية وطنية عن سياسة المنافسة الكاميرونية وعمليات التدويل (دوالا، أيار/مايو)؛ (ب) وقُدّمت دورتان دراسيتان عن تشريعات المنافسة في قوانين بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، في جامعة مونيري (مدينة مكسيكو، تموز/يوليه وآب/أغسطس)؛ (ج) ونُظّمت حلقة دراسية وطنية عن "سياسة المنافسة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والحد من الفقر"، في مدغشقر (٥ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ (د) ونُظّم، في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية، اجتماع إعلامي في نيكاراغوا (ماناغوا، أيلول/سبتمبر) عن نتائج الدراسات القطاعية الأربع التي تناولت قطاعات الاقتصاد النيكاراغوي ذات الأهمية الرئيسية.

٨٧- وفي إطار الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان في وضع و/أو مراجعة تشريعاتها في مجال المنافسة، قدّمت مساعدة لعدد من البلدان. ومن هذه الأعمال (أ) مساعدة موزامبيق في إعداد مشروع قانون متعلق بالمنافسة؛ (ب) ومساعدة لجنة المنافسة الزامبية على تنفيذ تشريعها المتعلق بالمنافسة؛ (ج) والمساعدة في إعداد مشروع قانون المنافسة لرواندا وإنشاء السلطة الوطنية المعنية بالمنافسة؛ (د) ومساعدة بوتسوانا على إنفاذ التشريع المتعلق بالمنافسة وتلبية المتطلبات لإنشاء سلطة تعنى بالمنافسة؛ (هـ) ومساعدة أوزبكستان في إعداد مقترح مشروع متعدد الأغراض في مجال المنافسة.

٨٨- وقد اضطلع الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات وطنية وإقليمية ودولية في غالب الأحيان، بأنشطة لتدريب المسؤولين عن معالجة قضايا المنافسة في البلدان التالية: (أ) إندونيسيا - موجهة لموظفي سلطة المنافسة الإندونيسية وقضاة المحكمة العليا الإندونيسية (جاكارتا، كانون الثاني/يناير)؛ (ب) الكاميرون - لموظفي اللجنة الوطنية للمنافسة لكاميرون (ياوندي، أيار/مايو)؛ (ج) سوازيلند - للجنة المنافسة السوازيلندية المنشأة حديثاً بشأن مهارات تقييم عمليات اندماج الشركات (آب/أغسطس)؛ (د) العراق - لمسؤولين حكوميين وأكاديميين من منطقة كردستان العراق (جنيف، أيلول/سبتمبر)؛ (ه) نيكاراغوا - حلقة عمل تدريبية في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية في نيكاراغوا (ماناغوا، تشرين الثاني/نوفمبر)؛ (و) الكاميرون - لمحققين من اللجنة الوطنية الكاميرونية للمنافسة (كريبي، كانون الأول/ديسمبر). ونظّم الأونكتاد أيضاً حلقة عمل إقليمية بشأن "دور سياسة المنافسة في الأزمة الغذائية الراهنة" في تونس (تونس العاصمة، حزيران/يونيه).

٨٩- وشمل الدعم الذي قدّمه الأونكتاد للبلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية، وكذلك لهيئات المنافسة المنشأ حديثاً، الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى بناء القدرات المؤسساتية. وقدّم الأونكتاد خدمات استشارية لموريشيوس بشأن صياغة "إطار مؤسساتي لتنفيذ قانون المنافسة". وستساعد هذه الخدمات في تعيين كبير الموظفين التنفيذيين للشروع في تنفيذ عمليات لجنة المنافسة. وأعد الأونكتاد تقريراً تنفيذياً لمساعدة وزارة الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة، والتعاونيات، بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها ليتسنى تنفيذ قانون المنافسة. وقد جرى، أثناء بعثة الأونكتاد إلى مدغشقر في تشرين الثاني/نوفمبر، وضع اللمسات الأخيرة على تقرير الإطار المؤسساتي بشأن قانون وسياسة المنافسة، بالتزامن مع تعيين مفوضين لسلطة المنافسة المزمع إنشاؤها مستقبلاً ومع إطلاق حملة توعية بأهمية استقلالية هذه السلطة.

٩٠- أما في مجال حماية المستهلكين، فقد عقدت، في بوتان (مونغر وجيليفة، كانون الأول/ديسمبر)، حلقة دراسية وطنية عن الدعوة لتنفيذ قانون مكافحة الممارسات التجارية غير النزيهة وحماية المستهلكين، وحلقة عمل لإذكاء الوعي موجهة للجهاز القضائي المحلي ولأمين المظالم المكلف بإنصاف المستهلكين. وأجريت دورة تدريبية بشأن حماية المستهلكين ورفاه المستهلكين موجهة لموظفين حكوميين من هيئات مركزية وإقليمية في بوتسوانا (فرانسيس تاون، تشرين الثاني/نوفمبر).

٩١- وساهمت الأنشطة التي اضُطلع بها في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية (COMPAL I) بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (سويسرا)، في تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلكين في خمسة بلدان مستفيدة من أمريكا اللاتينية هي بوليفيا وبيرو والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا. وأطلق الأونكتاد، أثناء مؤتمره الثاني عشر في نيسان/أبريل، نداءً إلى الجهات المانحة الجديدة المحتملة وللمستفيدين في مناطق أخرى من أجل إطلاق مبادرة مماثلة، مع مراعاة الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج COMPAL في بلدان أمريكا اللاتينية. وقد تكلل ذلك بقرار إطلاق COMPAL II في عام ٢٠٠٩، بدعم من سويسرا.

٩٢- وتنص الفقرة ١٠٥ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور، والتقاسم العادل والمنصف."

٩٣- وقدّم الأونكتاد مشورة في مجال القانون والسياسات العامة لبلدان نامية، بناءً على طلبها، تناولت المفاوضات التي تجري في منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، وأجرى بحوثاً وتحليلات بشأن قضايا متعلقة بمسألة الملكية الفكرية والتنمية، فضلاً عن وضع وحدة تدريبية في الموضوع. وقدّم مساعدة في مجال الإصلاح التنظيمي المتصل بحقوق الملكية الفكرية لبلدان تُجري مفاوضات لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٩٤- وتنص الفقرة ١٠٦ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي له أن يستمر في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام."

٩٥- وواصل الأونكتاد مساهمته في المناقشات المتعلقة بالسياسات والتي تناولت سبل تفعيل وتنفيذ مبدأ المعونة من أجل التجارة، ومنها المناقشات التي أجريت في إطار الفريق الاستشاري المعني بالمعونة من أجل التجارة التابع للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وساهم في حوارات دولية وساعد بلداناً نامية ومجموعات البلدان للمشاركة في المبادرة. وعمل الأونكتاد مع جامعة الأمم المتحدة وعدة وكالات تابعة للأمم المتحدة على وضع مطبوعة (ستصدر قريباً) بعنوان *"المعونة من أجل التجارة – منظورات عالمية وإقليمية Aid for Trade – Global and Regional Perspectives"*. وصدر تقرير أيضاً عن *المعونة من أجل التجارة والتنمية – منظورات عالمية وإقليمية* (UNCTAD/DITC/2008/2).

٩٦- وتنص الفقرة ١٠٧ من اتفاق أكرا على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمساعدتها في ضمان توفر بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة."

٩٧- ونظّم الأونكتاد اجتماعاً تحضيرياً عالمياً بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، بعنوان: "فرص تيسير التجارة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية" (جنيف، تموز/يوليه). واستعرض الاجتماع أوجه التقدم التي تحققت في الآونة الأخيرة في المسائل المتعلقة بتيسير التجارة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبحث طبيعة الآفاق المتوقعة للسنوات الخمس القادمة، حتى عام ٢٠١٣. وأحيل موجز الرئيس عن الاجتماع إلى الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة (نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر). وخلص الاجتماع إلى الحاجة إلى (أ) نشر نتائج برامج البحوث بشأن الاقتصاد والاقتصاد السياسي الخاص بممرات العبور؛ (ب) تنفيذ برامج بناء القدرات بهدف إيجاد آليات تعاونية فيما يخص ممرات بعينها؛ (ج) التشجيع على مشاريع هادفة في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجالي النقل وتيسير العمليات الجمركية؛ (د) تطوير نظم قياس أداء ممرات العبور. ونوقشت بعض المسائل المتعلقة بالنقل البحري أثناء الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل وتيسير التجارة (جنيف، ١٦-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩). وتُبيّن الوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: تحدد الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (صادرة بالرمز A/RES/63/2 ومؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) إجراءات ملموسة يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذها بدعم من شركائها في مجال التنمية، وقد ضمت هذه الإجراءات فحوى استنتاجات اجتماع الأونكتاد المعقود في تموز/يوليه.

التركيز بصورة خاصة على أقل البلدان نمواً

٩٨- يبيّن هذا التقرير المرحلي أن أقل البلدان نمواً (والبلدان الأفريقية) قد تلقت من الأونكتاد في مجال تنفيذ اتفاق أكرا مساعدة مركزة ومكيّفة لتلائم احتياجاتها. فإضافة إلى الأنشطة المندرجة في إطار أركان عمل الأونكتاد الثلاثة التي تفيد البلدان النامية بشكل عام، بما فيها أقل البلدان نمواً، ثمة بعض الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً، ومن ذلك ما يلي:

(أ) الرصد والإبلاغ بشأن نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المسموح بدخولها دون رسوم؛

(ب) دعم رواندا في وضع إطار لسياسة تجارية مراعية لمصالح الفقراء؛

(ج) تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً، فرادى وكمجموعة، في التحضيرات التي تجريها للمشاركة في جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية؛

(د) مساعدة أوغندا ونيبال في إجراء عمليات استعراض سياساتها الوطنية في مجال الخدمات؛

(هـ) تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مثل إثيوبيا وأفغانستان وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر واليمن؛

(و) عقد حلقة دراسية عن نظم الأفضليات المعممة وقواعد المنشأ في اليمن؛

(ز) إطلاق مشروع "الإنارة" Amandla في ليسوتو بالتعاون مع شركة Royal Philips Corporation؛

(ح) تعزيز الصناعات الابتكارية في زامبيا وموزامبيق عن طريق تنفيذ مشروع لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛

(ط) مشاركة أوغندا في مشروع تجريبي لتحديد وتصنيف الحواجز غير التعريفية؛

(ي) إجراء تدريب لفائدة غينيا وكمبوديا بشأن قواعد البيانات التجارية والأدوات التحليلية التابعة للأونكتاد؛

(ك) تقديم الدعم في تنفيذ قواعد المنافسة وسياسات حماية المستهلكين، وتعزيز الوكالات المعنية بالمنافسة لثماني دول أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - وكلها من أقل البلدان نمواً باستثناء كوت ديفوار - وكذلك لبوتان ورواندا وزامبيا وملاوي؛

(ل) تعزيز الفرص الإنتاجية والتجارية لمنتجات الزراعة العضوية في شرق أفريقيا بما يعود بالنفع على أقل البلدان نمواً مثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(م) تنفيذ برنامج تقييم مدى الاستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ن) دعم الأنشطة الوطنية المتعلقة بالتجارة البيولوجية في أوغندا.

- - - - -